

قرارات

الهيئة العامة للرقابة المالية

قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١٠ لسنة ٢٠١٧

بتاريخ ٢٠١٧/١١٨

بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٩٧ لسنة ٢٠١٦

بشأن إعادة تنظيم مركز المديرين المصري

مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بشأن تنظيم الرقابة على الأسواق

وال أدوات المالية غير المصرفية :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٢ لسنة ٢٠٠٩ بإصدار النظام الأساسي

للهمة العامة للرقابة المالية :

وعلى قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٢٥١ لسنة ٢٠١١ بنقل تبعية

مركز المديرين المصري للهيئة العامة للرقابة المالية :

وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٩٧ لسنة ٢٠١٦ بشأن إعادة تنظيم مركز

المديرين المصري :

وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٧/١١٨ :

قرر :

(المادة الأولى)

يُستبدل بنص المادة الثامنة من قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٩٧ لسنة ٢٠١٦ النص التالي :

« يتولى إدارة وتسخير الأعمال اليومية لمركز والإشراف على العاملين به ومتابعة أنشطته التدريبية والاستشارية والبحثية وغيرها مدير تنفيذى من ذوى الخبرة والكفاءة فى مجالات نشاط المركز ويصدر بتعيينه وتحديد معاملاته المالية قرار من مجلس إدارة الهيئة بناءً على اقتراح رئيس مجلس الأمانة لمدة ثلاثة أعوام قابلة للتجديد لمدد أخرى .

ويجوز تعين مساعد للمدير التنفيذي بقرار من رئيس الهيئة محدداً اختصاصاته ومدته ومتضمناً تحديد معاملته المالية بما لا يجاوز المعاملة المالية لرئيس المركز ، وفي حال خلو منصب المدير التنفيذي أو وجود مانع لديه يحول دون ممارسة مهامه ، يتولى مساعد المدير التنفيذي اختصاصات المدير التنفيذي بصورة مؤقتة» .

(المادة الثانية)

تضاف مادة جديدة برقم (المادة التاسعة مكرراً) إلى قرار مجلس إدارة الهيئة

رقم ٩٧ لسنة ٢٠١٦ يكون نصها على النحو التالي :

«يُعرض على مجلس إدارة الهيئة تقرير سنوي عن نشاط المركز متضمناً ما أنجذه المركز خلال العام الماضي وخطته خلال العام التالي» .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الواقع المصري ، وعلى كافة الجهات المختصة تنفيذه كل فيما يخصه .

رئيس مجلس الإدارة

شريف سامي